

# الشفافية

## Al-Shafafiya



تصدر عن المنظمة العربية لمكافحة الفساد العدد (7) - كانون الثاني 2012

### الافتتاحية

#### الحراك الشعبي... وعناوين مكافحة الفساد والشفافية والنزاهة

الجامع المشترك في الحراك الشعبي العارم في تونس ومصر وليبيا واليمن وغيرها من الأقطار العربية هو الصرخة المدوية في مواجهة النهب الذي عانت منه أموال وثروات دولنا و شعوبنا العربية خلال السنوات الماضية دون حسيب أو رقيب.

وبعيداً عن السياسة وانقساماتها وحساباتها المتناقضة بين هذه الجهة وتلك. البارز أيضاً في كل هذه الثورات والإحتجاجات والإنتفاضات الشعبية هي عناوين التصدي للفساد وغياب الشفافية والنزاهة كظاهرة متعددة الأوجه ذات أبعاد إجتماعية وإقتصادية وسياسية مستشرية في البيئة العربية الحاكمة مع ما يعترتها من غياب الرقابة والمساءلة والمحاسبة للفاستدين والمفسدين في صفوف ودوائر الحكام والقادة المسؤولين عن الظلم والفقر وسوء الإدارة والتخلف والبطالة والقهر والإستبداد و تزوير الانتخابات. وسوء توزيع الثروة وغياب الديمقراطية وسرقة الأموال العامة في أنظمة حكم الأقطار العربية.

هذا المسار العربي الجديد مع ما يحمله من تطلعات نهضوية تعيد للأمة العربية وحدتها و تألقها وعظمتها من خلال بناء الدولة العربية الجديدة على أسس حضارية إنسانية معاصرة يليق بتاريخ أمجادها العريقة بالنهضة الفكرية والثقافية الرائدة. وكي لا تبقى هذه التطلعات مجرد شعارات جامدة أو أحلام زائلة. لا بد من تضافر الجهود بين كافة النخب العربية من أفراد وهيئات وفعاليات ومؤسسات مدنية وحكومية وقطاعات اقتصادية في سبيل حماية هذا الحراك العربي النقي من أي تدخل خارجي يمكن أن يحرف مساره عن الهدف الأساسي في استنهاض طاقات الأمة العربية الإقتصادية والبشرية وحماية ثرواتها من النزف والنهب. و تحقيق الإصلاح المنشود السياسي والإقتصادي والتنمية المستدامة الشاملة. وذلك من خلال رسم خريطة طريق واضحة من سماتها الأساسية حماية المنطقة العربية من أي سيناريوهات تأمرية تقسيمية تفتيتية. وتعزيز الوعي العربي في أهمية مناهضة الفساد وحماية المصالح العامة والمال العام وتعزيز مفاهيم الديمقراطية وارساء قواعد ومستلزمات بناء الحكم الرشيد في المجتمع العربي.

وفي هذا الإطار. عندما نتحدث عن الديمقراطية ومكافحة الفساد هناك مفاهيم لا بد من تدعيم ركائزها ضمن مفهوم قيام الدولة العربية الحديثة. وهي "الشفافية" ويقصد بها توافر المعلومات التي تتعلق بالسياسات والنظم والقوانين والقرارات واللوائح لكافة المواطنين. بالإضافة إلى "المساءلة" ويقصد بها مسئولية الأفراد عما يقترفون من أعمال ووجوب مساءلتهم عن أدائهم الوظيفي وما يصدر عنهم من سلوكيات وتصرفات. و"النزاهة". وتشير إلى الجوانب الأخلاقية والقيم المرتبطة بقيام الموظف بأداء مهامه مثل الأمانة والصدق والعناية والإتقان والحفاظ على المال العام وصونه.

أخيراً يبقى أن نقول بان المنظمة العربية لمكافحة الفساد وضمن إطار مواكبتها الحثيثة لكل إصلاح ونشاط هادف إلى تعزيز الديمقراطية ومبادئ الحكم الصالح و مكافحة الفساد في الأقطار العربية تؤكد التزامها الكامل في دعم كافة الجهود العربية بهذا الإجهاد. كما تضع كل ما تملك من وسائل دعم وخبرات في سبيل استرداد الأموال العربية المسلوقة والمنهوبة نتيجة لتراكم جرائم الفساد في الأموال العامة العربية على مدار عقود ماضية.

هيئة التحرير



#### فضيحة رشي بريطانية سعودية



#### العراق:

هل تتكرر قضية شركة الكهرباء الأميركية الوهمية في مشروع مدينة الفرات السكنية بالديوانية



#### حول قمة ريو +20

#### كتاب:

الإعلام ومسيرة الإصلاح في الأقطار العربية

#### ندوة " دور القطاع الخاص في مسار التنمية

المستدامة وترشيد الحكم في الأقطار العربية "

## فضيحة رشى بريطانية سعودية



تساءلت صنداي تايمز البريطانية عما إذا كان المدعي العام دومينيك غريف سيحدد موقفه بشأن مدى ضرورة تدخله بالتحقيق في ما أسمتها الفضيحة الجديدة المتمثلة في رشى مالية بريطانية إلى أحد أفراد العائلة المالكة السعودية. وقالت إن ذلك ربما تحده المصلحة العامة للبلاد. وتواجه الحكومة البريطانية قرارا مثيرا بشأن مدى ضرورة عرقلتها لتحقيق يجريه مكتب مكافحة الفساد في فضيحة رشى جديدة تقدر بملياري جنيه إسترليني أو ما يزيد على ثلاثة مليارات دولار. وفي ما إذا كان تدخلها يعتبر ضرورة للمصلحة العامة. وأما الفضيحة فتتعلق بعقد فازت به شركة "جي.بي.تي" الدفاعية البريطانية من أجل توفير خدمات للسعودية متعلقة بالاتصالات وبالقدرة على الحرب الإلكترونية. وأطلع غريف على خلاصة القضية بعدما اكتشف مسؤولون في مكتب مكافحة دفعات مالية سرية من جانب الشركة البريطانية مرسله إلى حساب مصرفي في سويسرا يعود إلى أحد أمراء العائلة المالكة السعودية.

### فضيحة سياسية

وتكشف رسائل بريد إلكتروني اطلعت عليها صنداي تايمز عن مخاوف أثارها موظفون في الشركة مع رؤسائهم. وتتعلق بعدم قانونية مبالغ مرسله إلى شركات في الخارج. وتعيد الفضيحة الجديدة إلى الأذهان أصداء الفضيحة السياسية التي ضربت حكومة رئيس الوزراء البريطاني الأسبق توني بليز. عندما أوقف التحقيق الجنائي في قضايا رشى مزعومة دفعتها شركة "بي.أي.إي سيستمز" البريطانية إلى سعوديين تتعلق ببيع أسلحة. في ما بات يعرف بصفقة اليمامة.



وكان مكتب مكافحة الفساد يحقق في مزاعم بشأن ملايين الدولارات التي دفعت إلى أمير سعودي لمساعدة شركة "بي.أي.إي" للفوز بعقد بقيمة ٤٠ مليار جنيه إسترليني (٦٢ مليار دولار) لبيع طائرات للسعودية. إلا أن حكومة بليز أوقفت التحقيق بعدما هدد السعوديون بوقف العقد ووقف كل أشكال التعاون في مكافحة "الإرهاب". وأما تحقيقات مكتب مكافحة الفساد البريطاني بشأن الفضيحة الجديدة فتتعلق بعقد منحتة وزارة الدفاع البريطانية إلى شركة "جي.بي.تي" لتحديث أنظمة الأقمار الاصطناعية والراديو والإنترنت في القصور الملكية وفي الحرس الوطني السعودي الذي أشارت إليه صنداي تايمز بأنه قوة سعودية مؤلفة من عشرات الآلاف. وأنه ساعد خلال مايو/أيار الماضي العائلة المالكة البحرينية في سحق الانتفاضة الشعبية.

### تلقي بلاغات

وبدأ مكتب مكافحة الفساد التحقيق بعد تلقيه بلاغات بإرسال مبالغ ضخمة إلى حساب مصرفي في سويسرا عبر شركتين في الخارج. وأن المبلغين أعربوا عن خشيتهم بأن تكون تلك التحويلات غير قانونية. كما أن المكتب على وشك أن يقرر ما إذا كان يتوجب عليه المضي قدما في إجراء تحقيق جنائي في الفضيحة الجديدة على نطاق واسع. وسط الخشية من الضرر الذي قد يطل العائلات مع السعودية

وهذا الأمر لفتت له اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد المعتمدة بموجب قرار الجمعية العامة رقم ٤٢٢/٥٨ تاريخ ٢١ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٣، ودخلت حيز النفاذ في ايلول دسمبر ٢٠٠٥، حيث تشير في الفصل الخامس في المادة ٥١ وما يليها إلى مسألة استرداد الموجودات كمبدأ أساسي في هذه الإتفاقية. وعلى الدول الأطراف أن تمد بعضها البعض بأكبر قدر من العون والمساعدة في هذا المجال بما يجعل المطالبة بهذه الأموال واستردادها مسؤولية كبرى في عملية الإصلاح والبناء المطلوب احداثها في الأقطار العربية.

المنظمة العربية لمكافحة الفساد ومن خلال التزامها الكامل في هذا الموضوع تعمل بكل ما تملك من وسائل لدعم المبادرات العربية في هذا المجال.

## العراق: هل تتكرر قضية شركة الكهرباء الـ أميركية الوهمية في مشروع مدينة الفرات السكنية بالديوانية

والعجيب أكثر في سجل هذه الشركة هو إن عنوانها المثبت في خلاصة خدمتها (C.V) يعود لعنوان شركة أميركية أخرى متخصصة بأنظمة الحراسات الأمنية، وهي شركة (Intelligent Office of Reston) التي يمكن الإستدلال على عنوانها من خلال زيارة موقعها الإلكتروني على الشبكة الدولية، وهو كالآتي: [www.intelligentoffice.com](http://www.intelligentoffice.com) وإن من يبحث في ملفات الشركات الأميركية المسجلة في ولاية فرجينيا لن يجد أي سجل لهذه الشركة (الجدار).

للإطلاع على كامل الوثائق التي تثبت على أن هذه الشركة المزعومة هي شركة أميركية وهمية، يمكن زيارة غرفة الأخبار على موقع المنظمة العربية لمكافحة الفساد الإلكتروني:

[www.arabanticorruption.org](http://www.arabanticorruption.org)



وبالتالي الإضرار بالمصلحة الوطنية البريطانية، خاصة أن القضية تهم أحد كبار أفراد العائلة المالكة السعودية.

## استرداد الأموال المنهوبة مسؤولية كبرى في عملية الإصلاح في الأقطار العربية

تجدد الإشارة هنا بأنه صحيح إن أموال وثروات دولنا وشعبونا العربية عانت وقاست من النهب خلال عقود ماضية، وتكفي الإشارة إلى هذا الحراك الشعبي العارم في تونس ومصر وليبيا وغيره من الأقطار العربية للإستدلال إلى مدى المطالبة بضرورة التصدي بحزم وشدة ضد الفساد في الأقطار العربية.

يبقى هناك مسؤولية كبيرة لدى الحكومات والمنظمات المدنية والأهلية في العمل جدياً لإسترداد الأموال المنهوبة.



عبر رصدنا لقضايا تتعلق بسوء الإدارة وغياب النزاهة في الأقطار العربية، خصوصاً في مواضيع إقالة المقاولات المتعلقة بالإنشاء والتجهيزات، وقعت بين أيدينا بعض الوثائق التي قد تشير إلى سوء تصرف حكومية في هذا الموضوع والتي تؤثر إلى وجود حالات فساد في هذا الشأن. وخلاصة هذه الوثائق تشير بأن اللافت في الكتاب الذي يحمل عنوان "مشروع مدينة الفرات السكنية" الصادر عن هيئة استثمار محافظة الديوانية والموجه إلى مديرية التخطيط في الديوانية، هو اسم الشركة الأميركية (شركة الجدار) المسجلة في أرييل بكتاب مديرية تسجيل الشركات الأجنبية. بحيث يظهر من أن اختصاص شركة الجدار الأميركية (US Trade wall inc) وكما مبين من خلاصة خدمتها إنها متخصصة بالتصدير والإستيراد ولا علاقة لها بالبناء والتجهيز.

## «سيتي غروب» تدفع 285 مليون دولار تعويضات بسبب تضليلها مستثمرين



الماضي لفشلها في إخطار المستثمرين أن صندوق تحوط مساعد في اختيار أصول لالتزامات دين مضمونة كان يراهن على أن سعر المنتج سيتراجع. كما دفعت مؤسسة جي بي مورغان تشيس أند كو المالية العالمية حوالي 154 مليون دولار في قضية مشابهة في يونيو.

واشنطن (نيويورك) - د ب أ - وافقت مجموعة سيتي غروب المصرفية الأميركية العملاقة على دفع مبلغ قيمته 285 مليون دولار لتسوية تعويضات عن تضليل مستثمرين بالنسبة لمنتج مالي قيمته مليار دولار كان مرتبطاً برهون عقارية عالية المخاطر تم التخلف عن سدادها بعد أشهر فقط من بيعها وفقاً لما ذكرته وكالة بلومبيرغ الاقتصادية الأميركية.

وقالت لجنة الأوراق المالية والبورصات الأميركية في بيان إن البنك باع التزامات الدين المضمونة في عام 2007 دون تنبيه المستثمرين بأنه ساهم في شراء حوالي نصف الأصول الأساسية وأنه كان يراهن على تراجع قيمتها. ذكرت بلومبيرغ أن التسوية هي ثالث أكبر عقوبة تتعلق بالأزمة الائتمانية وأحدث حرك تقوم به لجنة الأوراق المالية والبورصات ضد البنوك التي جمعت و باعت أوراقاً مالية مرتبطة بسوق الإسكان. ودفعت مجموعة غولدمان ساكس غروب مبلغاً قياسياً بلغ 550 مليون دولار العام

## بيان صادر عن المنظمة العربية لمكافحة الفساد حول قمة ريو +20

والإيمائية والإجتماعية بطريقة متكاملة والمؤسسة لوثيقة أهداف الالفية الثالثة. والمتوقع من "ريو+20" تجديد الإلتزام السياسي بالتنمية المستدامة" وتقوم ما تحقق من أهداف المؤتمر السابق وتحديد الثغرات وطرح التحديات الجديدة. وسيشكل موضوعي "الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة" و"الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة" المحورين الأساسيين للمؤتمر. في ظل سجل قوي بين دول الشمال ودول الجنوب حول "الإقتصاد الأخضر" خصوصاً الذي تعتبره الأخيرة تمويهاً لسياساتٍ حمائية ودعماً لقطاعاتٍ إنتاجيةٍ "خضراء"

من جانب الدول الصناعية. وفي سياق موقف العديد من الدول النامية ("مجموعة الدول الـ 77" زائد الصين) من المؤتمر والمسائل السجالية فيه، والتي تعني الدول العربية ومصالحها ومستقبلها بشكل خاص. ترى المنظمة في "الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة" كلاماً عاماً مستهلكاً ومتناقضاً. يتضمن أهدافاً إجتماعية ودعائية لـ "الإصلاح الهيكلي" و"حرير الأسواق" في آن.

صدر عن المنظمة العربية لمكافحة الفساد البيان التالي:

"يعقد "ريو+20" بعد عشرين عاماً على انعقاد "مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية" (قمة الأرض) في ريو دي جانيرو عام 1992، والذي اعتُبر حدثاً غير مسبوق من حيث الحضور وشمولية المسائل المطروحة، وأنتج "جدول أعمال القرن 21" الذي وضع أهدافاً شاملة وطموحة لتحقيق التنمية المستدامة ومعالجة المسائل البيئية





المنظمة العربية لمكافحة الفساد في طرحها هذه الامور. تدعو الدول العربية وجامعة الدول العربية ومنظمات العمل المدني. الى إيلاء أهمية كبرى للمواضيع المزمع طرحها في مؤتمر "ريو ٢٠٠٠" واتخاذ موقف موحد منها وخاصة على ضوء الحراك السياسي والاجتماعي القائم في اقطارها من اجل حفظ كرامة الانسان العربي ومكافحة الفساد والتأسيس لحكم رشيد".

إن الطروحات الجديدة. كـ"الإقتصاد الأخضر" والدعوة للبحث عن مفاهيم تنموية جديدة وعقد إجتماعي جديد. تفضز بخفة مدهشة فوق بديهية إعادة النظر في طبيعة النظام العالمي القائم نفسه. إزاء القصور والفشل الواضحين في تحقيق "أهداف التنمية الألفية".

ما يدعو للتساؤل عن مصداقية مبادئ "إعلان ريو" الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في آب ١٩٩٢. في ظل السياسات الدولية في الواقع الراهن. كما ترى المنظمة في "أهداف التنمية للألفية" "جزئيات هي فروع لأصل يتم تجاهله جأهلاً شبه تام. وهو سيادة الدولة وأمنها الإستراتيجي. الذي تتفرع منه مسائل الأمن المائي والغذائي وأمن الطاقة و"الأمن الإنساني" و"حقوق المرأة والطفل" وغيرها. وختمت المنظمة بيانها بالتأكيد على "الدعوة التي أطلقتها مجموعة الدول الـ٧٧ في الإجتماع التحضيري الأول لقمة ريو٢٠٠٠ لاحترام حرية قرار كل دولة بانتهاج دربها الخاص لتحقيق التنمية المستدامة في الإقتصاد والمجتمع. وذلك بحسب ظروفها وأولوياتها. وهذا يعني أولاً التحرر من الإملاءات الخارجية. وانتهاج سياسات محلية سيادية تخدم التنمية المستقلة المستدامة".

## بيان "حول تقرير مؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية لدولية"



عن ٤. وقبل الربيع العربي اعتبرت منظمة الشفافية أن «الاستبداد والفساد مترسخان في الحياة اليومية إلى حد أن قوانين مكافحة الفساد القائمة لا تملك أثراً كبيراً. بهذه المناسبة تود المنظمة العربية لمكافحة الفساد جذب الإنتباه إلى موقع الدول العربية في جدول مؤشر الفساد في هذا التقرير والتي أغلبيتها تقع في مؤخرة الدول التي يعترها الفساد. ومع أهمية هذا التقرير في الكشف على مواقع الفساد

صدر عن المنظمة العربية لمكافحة الفساد "حول تقرير مؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية" البيان التالي:

"أصدرت منظمة الشفافية الدولية تقريرها السنوي للسنة الـ ١٦ على التوالي حول مؤشر مدركات الفساد للعام ٢٠١١ وقد شمل المؤشر هذا العام ١٨٣ بلداً من بينها ٢٠ دولة عربية.

وبحسب هذا المؤشر الذي يتراوح ما بين صفر (الفساد الأقوى) و ١٠ تستند منظمة الشفافية غير الحكومية إلى معطيات جمعتها ١٣ مؤسسة دولية بينها البنك الدولي والمصارف الآسيوية والأفريقية للتنمية أو المنتدى الاقتصادي العالمي. فقد تقاسمت الصومال وكوريا الشمالية المرتبة ١٨٢ الأخيرة في هذا التصنيف وهما بالتالي الدولتان اللتان تعتبران الأكثر فساداً مع علامة ١,٠. وفي الجانب الآخر من القائمة تحتل نيوزيلندا المرتبة الأولى مع حصولها على ٩,٥ نقاط متقدمة على الدول الإسكندنافية الثلاث. الدنمارك (٩,٤) وفنلندا (٩,٤) والسويد (٩,٣). إلى جانب سنغافورة (٩,٢). أما الدول العربية وللأسف فقد احتلت بغالبيتها القسم الأدنى في التصنيف مع علامات تقل

كما تؤكد المنظمة بأن الفساد المستشري في الدول العربية لا يقتصر على الفساد المالي أي الفساد الناتج عن الصفقات المالية وعقود التجهيز وما إلى ذلك، إنما يسجل أيضاً الفساد السياسي المستشري في معظم الدول العربية حيث تصعب الرقابة والمساءلة والمحاسبة الفاعلة، وفقدان الحكم الرشيد والديمقراطية، والتأثير السلبي في ذلك على مسيرة التنمية المستدامة في الدول العربية والتي هي تبقى الوسيلة الأجدع في تحقيق التغيير والإصلاح المنشود.

وما يدعم توجه المنظمة العربية لمكافحة الفساد في هذا الشأن، إن الحراك السياسي والاجتماعي التي تشهده في المنطقة العربية منذ ما يقارب السنة يتوجه نحو تحقيق الإصلاح وارساء قواعد الحكم الرشيد ومحاربة الفساد والتأسيس لنظم الرقابة والمساءلة والمحاسبة.

ومع ذلك، إنما يبقى لتقرير منظمة الشفافية الدولية أهمية في التنبيه والإشارة إلى موضوع محاربة الفساد وتقويض بنيانه الخطير على المستوى العالمي وبالأخص في الدول العربية".



في دول العالم، إلا أن المنظمة العربية لمكافحة الفساد كانت دائماً متحفظة على اعتماد هذا المؤشر في قياس الفساد وذلك بسبب اعتماده على الإدراك وبالتالي لا يأخذ بالأبعاد الكمية في تحديد وقياس الفساد.

والمنظمة إذ تنبه إلى إن الموقع المتخلف للدول العربية في تراتبية هذا الجدول الذي يبين أن وضع دولة عربية أفضل من اوضاع دول عربية أخرى، ليس بذو فائدة كبرى، فالأهم من التصنيفات والتراتبية في هذا الامر هو كشف مواقع الفساد في الدول العربية وتحديد القطاعات التي تتعلق فيها الفساد.

## ندوة " دور القطاع الخاص في مسار التنمية المستدامة وترشيد الحكم في الأقطار العربية "



المسيرة الإصلاحية ودعم سياسات التنمية المستدامة في الأقطار العربية، وتعزيز الوعي والالتزام في مجتمعاتنا بأهمية مناهضة الفساد وتبيان حجم تأثيره السلبي على النسيج الاجتماعي والاقتصاد والبيئة.

كما جدر الإشارة بأنه تحت عنوان "مكافحة الفساد في رهانات الحراك الاجتماعي والسياسي في الاقطار العربية" جرى عقد جلسة مفتوحة للمشاركة العامة وللإعلام على هامش الندوة تم خلالها البحث في طبيعة الحراك الشعبي والمطالبة في التغيير في أنظمة الحكم الرسمية باتجاه الحوكمة ومكافحة الفساد وإرساء الديمقراطية في بلداننا.

تحت عنوان " دور القطاع الخاص في مسار التنمية المستدامة وترشيد الحكم في الأقطار العربية" عقدت المنظمة العربية لمكافحة الفساد ندوتها السنوية يومي الخميس و الجمعة في ٢٢-٢٣ أيلول ٢٠١١ في فندق البريستول - بيروت، بحضور دولة الرئيس الدكتور سليم الحص ومشاركة عدد من الشخصيات النخبوية من الاقطار العربية من يمثلون مختلف الجهات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية والأكاديمية في العالم العربي، ويأتي انعقاد هذه الندوة في حضم بروز الإهتمام بموضوع دور القطاع الخاص العربي في عملية التنمية المستدامة، والذي شغل حيزاً كبيراً في اهتمام المنظمات العربية الرسمية والأهلية والمنظمات الدولية والإقليمية المعنية في موضوع إشراك القطاع الخاص في الحراك القائم حالياً من أجل إشراك مكونات المجتمع وتعزيز إمكاناته وقدراته من أجل إحداث التغيير المنشود.

وضمن هذا السياق، تهدف المنظمة العربية لمكافحة الفساد من خلال إقامة هذه الندوة إلى إطلاق نقاش موضوعي وعلمي ومسئول لتبيان مصلحة ودور ومسؤولية فئات القطاع الخاص المختلفة في الاقطار العربية، في دعم

## القواعد الإجرائية لقبول العضوية المؤتلفة في المنظمة



### المادة الرابعة - المنافع المترتبة على العضوية

المشاركة في كافة نشاطات المنظمة والمؤتمرات والندوات وورش العمل التي تقيمها.

حضور اجتماعات الجمعية السنوية الاعتيادية للمنظمة حيثما كان ذلك متيسراً.

حق الدخول على النوافذ الخاصة للمنظمة في موقعها الالكتروني والمشاركة في النشاطات المقامة في هذه التوافد.

الحصول على نسخة واحدة من كتب المنظمة وإصداراتها من دون مقابل.

المشاركة في برامج العمل التي تقيمها المنظمة في القطر العربي الذي يقيم فيه العضو، أو أقطار عربية أخرى، حسب مقتضيات المشروع.

### المادة الخامسة - التمويل

لا تتحمل المنظمة أية نفقات مالية قد تترتب على العضو أو له نتيجة هذه العضوية.

ليس هنالك رسم اشتراك محدد للعضو يتوجب عليه للمنظمة.

مقدمة: ضمن إطار جهود المنظمة العربية لمكافحة الفساد لتعزيز حضورها وانتشارها الفاعل على مستوى الأقطار العربية، صدر عن المنظمة وثيقة القواعد الإجرائية لقبول العضوية المؤتلفة والتي تنص على ما يلي:

### المادة الأولى - العضو المؤتلف

تقبل المنظمة العربية لمكافحة الفساد (المنظمة)، أعضاء مؤتلفين فيها من هيئات عربية ومواطنين من الاقطار العربية تحت عنوان "عضو مؤتلف" (العضو).

يشترط في العضو أن يكون ناشطاً في حقول مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية والنزاهة. ويوافق على الأنشطة التي تقوم بها المنظمة ويدعم توجهاتها وسياساتها في هذا المجال. وفي حالة كون العضو هيئة أو مؤسسة مسجلة قانوناً، يرشح هذا العضو من يمثله في اجتماعات المنظمة ونشاطاتها.

المادة الثانية - العضوية المؤتلفة لا تمنح لحاملها الحقوق المدرجة في النظام الداخلي للمنظمة والمرتبطة حصراً بأمناء المنظمة.

### المادة الثالثة - قواعد الحصول على العضوية

يتقدم طالب العضوية المؤتلفة بطلب الى المنظمة معلناً رغبته بعضوية المنظمة ويرفق طلبه بوثائق تبين أهليته ونشاطه، وكما هو مبين في المادة الأولى (الفقرة 2) أعلاه.

يبت مجلس الإدارة في هذا الطلب في أول اجتماع لمجلس الإدارة يعقد بعد تقديم هذا الطلب. ويكون قرار المجلس نهائياً في هذا الشأن.

## أعضاء مجلس الأمناء

(بحسب الترتيب الأبجدي)

الدكتورة ابتسام الكتبي - الإمارات العربية المتحدة

الأستاذ أحمد عبيدات - الأردن

الدكتور إسماعيل الشطي - عضو مجلس إدارة - الكويت

الدكتور داود خيرالله - لبنان

الدكتورة رشيدة بنمسعود - المغرب

الأستاذ جميل مطر - مصر

الدكتور جورج قرم - عضو مجلس إدارة - لبنان

الدكتور سليم الحص - رئيس مجلس الإدارة ومجلس الأمناء - لبنان

الدكتور طاهر كنعان - عضو مجلس إدارة - الأردن / فلسطين

الأستاذ طلال أبو غزالة - الأردن / فلسطين

الأستاذ عبد الحميد المهري - الجزائر

الأستاذ عبد الله النيباري - الكويت

الدكتور علي فخرو - عضو مجلس إدارة - البحرين

الدكتور عزمي بشارة - فلسطين

الأستاذ محسن مرزوق - تونس

الدكتور محمد الحموري - الأردن

الأستاذ محمد فاضل زيان - ليبيا

الدكتور نادر فرجاني - مصر

الأمين العام الدكتور عامر خياط - العراق

## آخر الإصدارات الصادرة عن المنظمة العربية لمكافحة الفساد: الإعلام ومسيرة الإصلاح في الأقطار العربية

وقد أرادت المنظمة العربية لمكافحة الفساد من خلال هذه الندوة البحث في المعوقات التي تقف بوجه الإعلام العربي. وقد تمثل جانب منها بضغوط خارجية تشكل تدخلاً سافراً في مسيرته. وأخرى داخلية تسعى إلى تقييد حرية النشر وتوجهه ضمن أطر تبعد عن رسالته السامية. ليس في نقل الخبر فحسب. إنما في خلق مناخ يتفاعل فيه المواطن بإيجابية مع المشاكل المحيطة به. وبالأخص ما يتعلق بأمنه ومسيرة مجتمعه باتجاه التغيير والتنمية. فالإعلام المسؤول هو الإعلام الملتزم بالشأن المصري لأقطارنا؛ ومتى كان على هذا النحو يصبح جزءاً أساسياً من مكونات مجتمعنا. تقع عليه مسؤولية الرقابة والمحاسبة، التي هي أساس الممارسة الديمقراطية التي ننشدها.

وتأمل المنظمة من نشر هذا الكتاب في إتاحة الفرصة لكافة الباحثين المهتمين والمعنيين بالشأن الإعلامي. وكذلك القارئ المتعامل مع وسائل الإعلام. للاطلاع على الاتجاهات المؤثرة في هذا القطاع. كما في تأثيره البالغ في مسيرة الإصلاح في أقطارنا العربية من خلال عرض واقعه الحالي. ووضع أسس وقواعد تأهيله ليمارس دوره التنويري في إحداث التغيير الذي يضمن الازدهار والنمو والتقدم لمجتمعاتنا وأوطاننا.

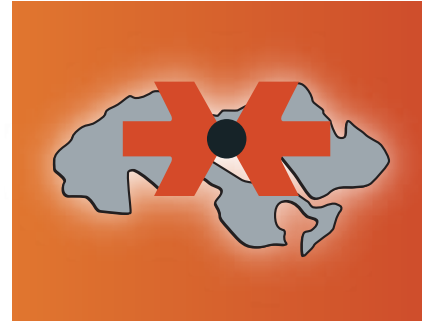
صدر عن المنظمة العربية لمكافحة الفساد كتاب "الإعلام ومسيرة الإصلاح في الأقطار العربية". ويضم هذا الكتاب بين دفتيه النصوص الكاملة لأوراق البحث والتعليقات. والمناقشات المفتوحة التي تلتها. والتي تم عرضها خلال ندوة الإعلام ومسيرة الإصلاح في الأقطار العربية التي أقامتها المنظمة العربية لمكافحة الفساد في بيروت خلال يومي ٢٠ - ٢١ أيار/مايو ٢٠١٠.



وقد شارك في هذه الندوة عدد من المفكرين والإعلاميين والناشطين السياسيين المهتمين بشؤون الإعلام المرئي والمسموع والمكتوب من عدة أقطار عربية. ومن مختلف الاتجاهات السياسية والفكرية. إن الهدف الأساسي لهذه الندوة لا ينحصر في بحث الجوانب التقنية من الإعلام بل يتعداه ليشمل تلمس معالم رؤية صحيحة لتفعيل أدائه لدعم الأهداف الوطنية والقومية التي تسعى إلى تحقيقها.

### إصدارات:

- ← كتاب "المشاريع الدولية لمكافحة الفساد"
- ← كتاب "المساءلة والمحاسبة: تشريعاتها وآلياتها في الأقطار العربية"
- ← كتاب "النزاهة الانتخابية البرلمانية: مقوماتها وآلياتها في الأقطار العربية"
- ← كتاب "البنية الاقتصادية في الأقطار العربية"
- ← كتاب "الرقابة المالية في الأقطار العربية"
- ← كتاب "مؤشرات الفساد في الأقطار العربية - إشكالات القياس والمنهجية"
- ← كتاب "الخصخصة وتحديات التنمية المستدامة في الأقطار العربية"



### التوزيع

#### المنظمة العربية لمكافحة الفساد

بناية "بيت النهضة"، شارع البصرة، الحمرا - بيروت، لبنان.

Tel: (961-1) 739 074 - 738 683

Fax: (961-1) 738 680

E-mail : info@arabanticorruption.org

#### مركز دراسات الوحدة العربية

بناية "بيت النهضة"، شارع البصرة، الحمرا - بيروت، لبنان.

Tel: (961-1) 750085 - 750086 - 750087

Fax: (961-1) 750 088

E-mail: info@caus.org.lb

«الشفافية» تصدر عن المنظمة العربية لمكافحة الفساد - العدد (7) - كانون الثاني (2012)

أشراف : د عامر خياط / أمين عام المنظمة - رئيس التحرير : هشام يحيى

بناية "بيت النهضة"، شارع البصرة - الحمرا ص.ب 5291-113 بيروت - لبنان.

Tel: (961-1) 739 074 - 738 683

Fax: (961-1) 738 680

E-mail : info@arabanticorruption.org

Site: www.arabanticorruption.org